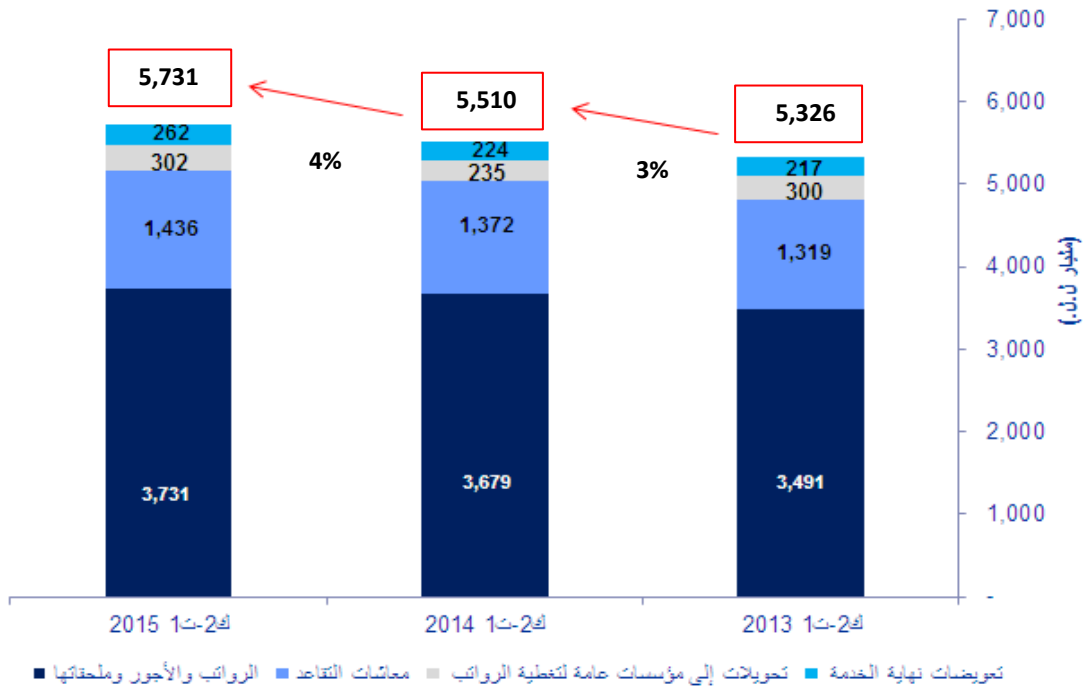


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 221 مليار ليرة (4 في المائة) ليسجل 5,731 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2015 وذلك مقارنةً مع مبلغ 5,510 مليار ليرة في كانون الثاني-تشرين الأول 2014². إن السبب وراء هذا الإرتفاع يكمن في الزيادة في كل مكونات الإنفاق، بالتحديد: (أ) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بمقدار 67 مليار ليرة (29 في المئة) بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات إلى الجامعة اللبنانية بقيمة 80 مليار ليرة، (ب) معاشات التقاعد بقيمة 64 مليار ليرة (5 في المائة)، (ج) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 52 مليار ليرة (1 في المائة) إضافةً إلى (ج) تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 37 مليار ليرة (17 في المائة).

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني-تشرين الأول من الأعوام 2013، 2014 و2015



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 53 في المائة مع نهاية تشرين الأول 2013، 58 في المائة خلال كانون الثاني-تشرين الأول 2014 و66 في المائة خلال كانون الثاني-تشرين الأول 2015. إضافةً إلى الزيادة في توظيف الأفراد العسكريين، ينتج الإرتفاع من نسبة 53 في المائة عام

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

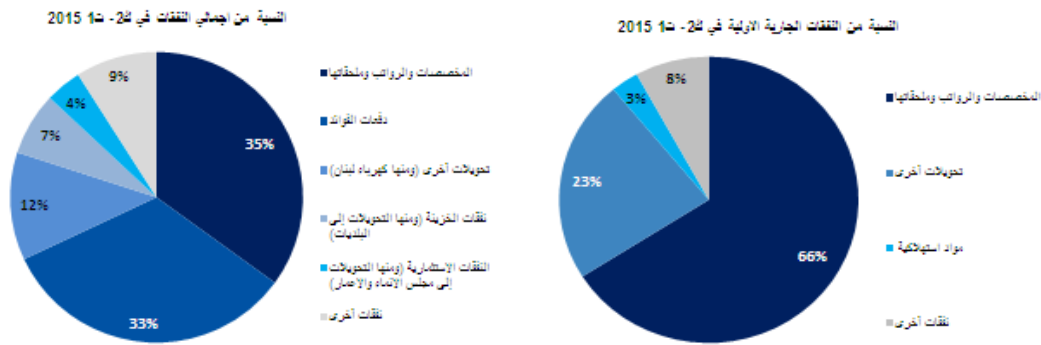
² إن الأرقام المعتمدة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2015.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

2013 إلى نسبة 66 في المائة عام 2015 عن تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية⁴ والتي انخفضت بنسبة 14 في المائة من عام 2013 إلى عام 2015.

بالنسبة إلى إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها 31 في المائة مع نهاية تشرين الأول 2013 وارتفعت إلى 35 في المائة مع نهاية تشرين الأول 2015. كذلك، تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات جزئياً إلى انخفاض إجمالي النفقات بنسبة 5 في المائة بين عامي 2013 و2015. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2015:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني- تشرين الأول 2015



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 51 مليار ليرة⁵ (1 في المائة) من 3,679 مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول 2014 إلى 3,731 مليار ليرة في كانون الثاني- تشرين الأول 2015. والسبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع يكمن في (أ) الزيادة بقيمة 65 مليار ليرة في التقديرات الاجتماعية نتيجة ارتفاع تلك العائدة لأفراد الجيش بقيمة 73 مليار ليرة، و(ب) الزيادة بقيمة 7 مليار ليرة في مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات انخفاض جزئي بقيمة 17 مليار ليرة في الرواتب الأساسية نتيجة التراجع بحوالي 61 مليار ليرة و33 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لأفراد الجيش وقوى الأمن الداخلي على التوالي. في المقابل، ارتفعت الرواتب الأساسية لموظفي الجهاز التربوي بحوالي 64 مليار ليرة.

من حيث التكوين، سجلت تكلفة الرواتب الأساسية نسبة 71 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها مع نهاية تشرين الأول 2015، تلتها التقديرات الاجتماعية (16 في المائة)، المدفوعات الأخرى (8 في المائة) والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

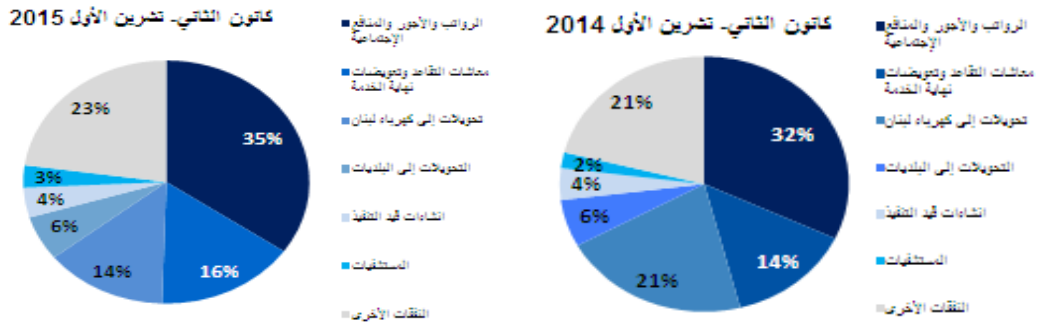
نسبة إلى إجمالي الإنفاق الأولي، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها 28 في المائة في كانون الثاني-تشرين الأول 2013، 32 في المئة في كانون الثاني- تشرين الأول 2014، وارتفعت إلى 35 في المئة في كانون الثاني- تشرين الأول 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس⁶.

⁴ يعود انخفاض النفقات الجارية الأولية بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2015.

⁵ تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2015 بسبب تدوير الأرقام.

⁶ يعود السبب وراء زيادة حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي جزئياً إلى انخفاض إجمالي النفقات الأولية بنسبة 14 في المائة من عام 2013 إلى عام 2015.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2014 وكانون الثاني - تشرين الأول 2015



جدول 1: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني - تشرين الأول من العامين 2014 و 2015

إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	نفقات أخرى /6	التقديرات الإجتماعية /5		التعويضات /4		مخصصات الرواتب والأجور		(مليار ل.د.)		
		2015	2014	2015	2014	2015	2014			
2,273	2,298	2	2	575	511	65	68	1,631	1,716	الجهاز العسكري
1,453	1,443	0	0	380	307	39	42	1,033	1,094	الجيش
620	669	0	0	143	160	21	21	455	488	قوى الأمن الداخلي
156	142	1	1	42	34	3	3	111	104	قوى الأمن العام
45	44	0	0	11	10	1	3	33	30	قوى أمن الدولة
816	747	17	17	0	0	49	44	750	686	الجهاز التربوي
378	375	34	34	4	4	54	56	286	281	الجهاز المدني /1
233	226	233	226							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
31	28									الجمارك /3
0	5									غير مصنف
3,731	3,679	285	280	580	515	169	168	2,667	2,684	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديراتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديرات الإجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريبات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديرات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديرات الإجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاوض التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، موظفو الجامعة اللبنانية، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديرات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب الأساسية 2,667 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2015 بتراجع قدره 17 مليار ليرة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2014. جاء هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة تراجع الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بحوالي 85 مليار ليرة، والذي قابله ارتفاع بحوالي 64 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يعود التراجع البالغ 5 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى انخفاض المدفوعات للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 59 مليار ليرة وقوى الأمن الداخلي بقيمة 35 مليار ليرة، وذلك نتيجة التأخير في الدفع والذي تم خلال الشهر التالي في تشرين الثاني 2015. إضافةً إلى ذلك، شهدت مدفوعات البعثات إلى الخارج تراجعاً بقيمة 3 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2015 مقارنةً مع كانون الثاني- تشرين الأول 2014. قوبلت هذه التراجعات بزيادة بلغت 4 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في قوى أمن الدولة، و1 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في قوى الأمن العام. إضافةً إلى ذلك، زادت الرواتب الأساسية للمتقاعدين والمتقاعدين بقيمة 3 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت الرواتب الأساسية لموظفي الجهاز التربوي بنسبة 9 في المائة في كانون الثاني- تشرين الأول 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014، لتصل إلى 750 مليار ليرة عام 2015. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 40 مليار ليرة، نتيجة دفع متأخرات خلال هذه الفترة⁷. إضافةً إلى ذلك، ارتفعت رواتب الأساتذة المتقاعدين في التعليم الابتدائي والمتوسط بقيمة 16 مليار ليرة، كما زادت رواتب الموظفين الدائمين والأساتذة المتقاعدين في التعليم الثانوي بقيمة 9 مليار ليرة لكل منها. قابل هذه الزيادات تراجع قدره 15 مليار ليرة في رواتب الأساتذة المتقاعدين في التعليم الابتدائي والثانوي.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 4 مليار ليرة (2 في المائة) خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والأجور التي بلغت 22 في المائة من إجمالي رواتب وأجور الجهاز المدني خلال فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2015، تليها وزارة العدل (18 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

بالتحديد، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز نتيجة الزيادة في الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائدة بدورها إلى الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 9 مليار ليرة (13 في المائة). إضافةً إلى ذلك، زادت رواتب الموظفين في المحاكم التابعة لوزارة العدل بقيمة 2 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014.

⁷ بموجب المراسيم رقم 3634 تاريخ 2010/3/20، رقم 3127 تاريخ 2010/1/30 ورقم 4057 تاريخ 2010/5/20، إضافةً إلى قرارات وزير التربية رقم 48 تاريخ 2015/2/2، رقم 348 تاريخ 2015/5/2، رقم 349 تاريخ 2015/5/2، رقم 380 تاريخ 2015/5/9، رقم 595 تاريخ 2015/6/24، رقم 625 تاريخ 2015/7/20 ورقم 656 تاريخ 2015/8/3.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- تشرين الأول من العامين 2014 و 2015

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني	ك-2 ت 2015	ك-2 ت 2014	(مليون ليرة)
22%	63,231	56,319	وزارة الخارجية والمغتربين
18%	52,732	51,799	وزارة العدل
10%	27,759	26,954	مجلس النواب
8%	23,239	24,091	رئاسة مجلس الوزراء
8%	23,679	23,967	وزارة المالية
6%	17,284	17,632	وزارة الصحة العامة
5%	14,313	14,146	وزارة الأشغال العامة والنقل
4%	12,250	11,539	وزارة الزراعة
3%	8,825	8,945	وزارة الدفاع
3%	8,050	8,495	وزارة الداخلية
12%	34,185	37,347	اخرى
100%	285,547	281,234	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة 65 مليار ليرة (13 في المائة) لتصل إلى 580 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2015، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في المدفوعات لصالح الجيش وقوى الأمن العام بقيمة 73 مليار ليرة و 7 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، انخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 16 مليار ليرة، في حين بقيت تلك العائدة لقوى أمن الدولة دون أي تغيير يذكر.

وبالتحديد، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الزيادة في (أ) نفقات الاستشفاء بقيمة 64 مليار ليرة، (ب) ومنح التعليم بقيمة 6 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في منح الزواج بقيمة 4 مليار ليرة.

أما الزيادة في التقديمات لقوى الأمن العام فقد نتجت بشكل أساسي عن زيادة بقيمة 4 مليار ليرة في نفقات الاستشفاء ومنح التعليم.

C.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

زادت اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 7 مليار ليرة (3 في المائة) خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2015 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2014، لتصل إلى 233 مليار ليرة.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb